مستقبل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية بين الانفراد الأمريكي والاحتكار الإسرائيلي

د. شيماء معروف فرحان

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

يمثل العامل الامريكي منذ بداية التسعينات المحدد الاكثر تاثيرا لعمليات الانتشار اوعدم الانتشار النووي في المنطقة اذ تسود العالم فكرة مفادها ان السياسة الامريكية تجاه القضايا النووية المثارة في الشرق الاوسط هي سياسة مزدوجة المعايير فهي تتقبل وجود سلاح نووي لدى اسرائيل : بينما تعمل على منع دول اخرى داخل ذلك الاقليم من الاقتراب او امتلاك السلاح النووي فقد كان الدور الامريكي واضحا في الدفع باتجاه تشكل اطار المفاوضات متعددة الاطراف حول ضبط التسلح والامن الاقليمي (Arms control and Regional Security) في ظل عملية التسوية السلمية للصراع العربي . الاسرائيلي وكان دور الولايات المتحدة واضحا ايضا في كل التطورات المتعلقة بادارة تفاعلات اطراف المنطقة مع النظام الدولي لمنع انتشار الاسلحة النووية المتعددة (IAEA)بعكس ماكان الحال عليه خلال العقود السابقة حين كان النظام الدولي والتوجهات الاقليمية يتسمان بطابع مستقل عن السياسة الامريكية .(1)

في حين قادت الولايات المتحدة الامريكية ثلاث عمليات كبرى تمكنت عبرها من منع او وقف امتلاك اطراف اقليمية للاسلحة النووية في وقت كانت فيه تلك الاطراف قد تقدمت الى مديات مختلفة في اتجاه حيازة هذه الاسلحة من خلال برامج نووية سرية كما هو الحال لما حدث للبرنامج النووي العراقي ونجاحها في دفع ليبيا للتخلص عن شعارها النووي العسكري ، فضلا عن الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية على ايران لدفعها للتخلص من برنامجها النووي المحظور (2).

بالمقابل فهنالك حالات اخرى لاتقوم الولايات المتحدة بممارسة اي ضغوط لدفعها للتخلص عن تلك الانشطة ومنها اسرائيل بوصفها احدى دول الاقليم وكذلك حالة باكستان على الرغم من انها ليست دولة شرق اوسطية الا انها لاتخضع لجهود الولايات المتحدة الرامية لاقامة منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الاقاليم المختلفة من العالم .

وتطرح تلك الحالات سؤالا رئيسيا حول كيفية تعامل الولايات المتحدة مع القضايا النووية في الشرق الاوسط ؟ وماهي الاسس والمعايير الفنية والسياسية والاستراتيجية التي تحكم تلك السياسة ولغرض الاجابة عن تلك التساؤلات فسيتم تقسيم البحث الى المحاور الاتية :.

المحور الاول : الشروط النظرية لاقامة المناطق الخالية من الاسلحة النووية .

المحور الثاني : الاسس والمعايير التي يتخذ في ضوئها سياسة منع الانتشار النووي.

المحور الثالث : اجهزة صنع القرار الامريكي المتعلق بقضايا منع الانتشارالنووي في الشرق الاوسط .

المحورالرابع: الاحتكار الاسرائيلي للسلاح النووي

المحور الخامس: مستقبل اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط.

المحور الاول/ الشروط النظرية لأقامة المناطق الخالية من الاسلحة النووية.

هنالك مجموعة من الاشكاليات التي تواجه مسألة منع الانتشار النووي بصفة عامة ، اذ ان تاريخ اقامة تلك المناطق يمثل في حد ذاته مشكلة فقد ظهر مفهوم المناطق الخالية من الاسلحة النووية لاول مرة في منتصف الخمسينيات في الامم المتحدة كاحد التدابير الجزئية ممكنة التطبيق المكملة لمحاولة اقامة نظام عالمي(Global regime) لمنع انتشار الاسلحة النووية لكن سرعان ما اكتسب هذا المفهوم ديناميته الذاتية كاطار اقليمي مستقل يتميز عن الاطار الدولي لمنع انتشار الاسلحة النووية بانه يشتمل على قيود اضافية على الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية والدول المالكة لتلك الاسلحة حيث ان نظام (NPT) يمنع الاطراف التي لاتمتلك اسلحة نووية من حيازة تلك الاسلحة (3).

وفي هذا الاطار ، فمنذ ظهور فكرة اقامة المناطق الخالية من الاسلحة النووية في الامم المتحدة عام 1956 توالت المشروعات الخاصة باقامتها ليصل عددها الى مايزيد على (25) مشروعا تشمل كافة اقاليم العالم تقريبا ، يضاف الى ذلك انه حتى بالنسبة للاقاليم التي اقيمت فيها مناطق خالية من الاسلحة النووية كانت هنالك مشكلات معقدة ادت الى عرقلة انشائها لفترات طويلة وحتى عام 1985 لم تكن قد قامت سوى منطقة واحدة خالية من الاسلحة النووية في اقليم امريكا اللاتينية وقد اثارت تلك المشكلة تساؤلات عديدة اهمها لماذا تمكنت اقاليم دول معبنة من اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية بينما لم تتمكن اطراف اقاليم اخرى من اقامة مثل هذه المناطق ؟ وبمعنى ادق تحت اي شروط يمكن ان يتم اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية ؟ (4).

ورغم ان الاجابة ترتبط بتلك العوامل والتطورات المتعلقة بطبيعة كل حالة على حدى الا ان هنالك عوامل رئيسة مشتركة مارست تأثيرها في تسهيل انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في بعض الاقاليم او عرقلة انشائها في اقاليم اخرى وترتبط تلك العوامل في الغالب بمشكلات تحديد الاطار الجغرافي للمنطقة ، ونمط العلاقات

القائمة بين اطرافها ، اضافة الى طبيعة الموازين والاوضاع النووية القائمة فيها ، ودور العامل الدولي في انشائها وهذا ما يتضح بالأتي : . (5).

1. ماهي حدود النطاق الجغرافي الملائم لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية ؟ وكيف يتم تعيينها ؟ هل على اساس جغرافي استراتيجي يرتبط بطبيعة المنظومة التي تحكم علاقات اطرافها ام ان ذلك يتم على اسس مركبة ترتبط الى جانب ماسبق بالهدف من اقامة المنطقة ذاتها .
2. ماهو نمط العلاقات السياسية الملائم لتسهيل امكانية التوصل الى توافق حول اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ؟ فألى اي مدى يؤثر وجود صراعات اقليمية على امكانية اقامة مناطق خالية من الاسلحةالنووية في اقاليم معينة ؟ وماهي انماط وخصائص تلك الصراعات المؤثرة وهل يمكن اقامة مثل هذه المناطق رغم وجود حد ادنى من تلك الصراعات ام ان حل الصراعات يعتبر شرطآ اساسياً لقيامها ؟ وماهي طبيعة الحل المتصور في تلك الحالات (احتواء ، تسوية ، حل نهائي) وهل تؤثر الصراعات الدولية على تلك الاحتمالات خاصة في الاقاليم ذات الاهمية الاستراتيجية للقوى الكبرى في النظام الدولي كما هو الحال بالنسبة لاقليم الشرق الاوسط
3. ماهو شكل موازين القوى والقدرات النووية الاقليمية التي تمثل قاعدة ملائمة لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في اقليم معين ، فهل يمكن اقامة تلك المناطق في اقليم حدث فيه انتشار للاسلحة النووية بالفعل متعدد الاطراف او لدى طرف واحد وماهو شكل الترتيبات المحتملة لاقامتها في تلك الحالة ؟.
4. ماهو تأثير العامل الخارجي في انشاء تلك المناطق ، ومدى تأثير حجم المصالح الدولية في اقليم معين ومنها اقليم الشرق الاوسط على اقامة مثل هذه المناطق ، وهل يلعب تقديم القوى الكبرى ضمانات امنية سلبية اوايجابية لاطرافها دوراً في تيسير منع انتشار مثل تلك الاسلحة وحل المشاكل العالقة بها ؟.

وبناءآ على ماتقدم من شروط فأن مسألة منع انتشار الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط واقامة مناطق خالية من تلك الاسلحة انما يرتبط بالعديد من الشروط والمحددات التي يمكن ان تسهل سير تلك العملية او عرقلتها ، فالمحددات المتصلة بالنطاق الجغرافي لاقليم الشرق الاوسط وما يتصل به من حدود طبيعية او استراتيجية ، وشرط مشاركة الدول الرئيسة في الاقليم (ايران ، اسرائيل) ومواقف القوى النووية الكبرى والقوى الدولية الاخرى يجعل من اي ترتيبات في هذا المجال غاية في التعقيد . (6)

المحور الثاني / الاسس والمعايير التي تتخذ في ضوئها سياسة منع الانتشارالنووي .

الاساس الاول

تعد المدركات الاستراتيجية المعيار العام الذي يتم على اساسه قياس تأثير نشاطات معينة لفاعل خارجي على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة خارج اوداخل اراضيها اذ تشكل تلك المدركات المنظور الامريكي بشأن قضايا كالمصالح الاقليمية والامن الداخلي والعلاقات التجارية الى انها لاتتعلق عموما بدولة محددة فهي تمثل الخلفية الاساسية التي يتم استنادا عليها تقدير ماتمثله كل حالة من دعم اوتهديد للمصالح الامريكية وتستند تلك المدركات على قاعدتين :.(7).

أولأ " العلاقات السياسية الدبلوماسية :ـ الاساس هنا هو ان الولايات المتحدة تتخذ عادة موقف شديد التصلب تجاه الاطراف المناوئة لها والتي توضع في خانة تتغير مسمياتها من مرحلة لاخرى، فاحيانا تطلق عليها تسمية الدول المارقة اودول محور الشر التي تضاف اوتخرج منها اطراف مختلفة تبعا لثبات اوتغير نمط العلاقات السياسية . بينما

تتخذ وفقا لذلك . موقفا مختلفا تجاه من يعتبرون الحلفاء او الدول الراغبة في التعاون معها ، او التي تعتبر سياساتها داعمة للمصالح الامريكية ويتأثر نمط العلاقات السياسية على هذا المستوى وفق المعايير التي يتم تداولها في الوقت الراهن بطبيعة النظم السياسية ، والاستقرار الداخلي ، وتاريخ الدولة مع الانتشار النووي وما الى ذلك وهذا مانجده ينطبق على منطقة الشرق الاوسط وذلك لاعتبارات عديدة منها : .

1- لقد دابت معظم التحليلات على التأكيد على انه بقدر اهمية اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط بقدر صعوبة تحقيق هذا الهدف ، فعلى حد تعبير (ديفيد فشر) عام 1987(لايوجد اقليم خارج اقاليم الحلفين الكبيرين توجد فيه حاجة لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية فيه اكثر من الشرق الاوسط ولايوجد اقليم توجد فيه مصالح متعارضة يصعب حلها مثل الشرق الاوسط). فهذا الاقليم يمثل حالة ذات ابعاد خاصة وعادة مايتم ارجاع اهمية وصعوبة اقامة منطقة خالية من تلك الاسلحة ومنع الانتشار النووي فيها الى مجموعة من العوامل المتداخلة التي تشكل ملامح البيئة الاستراتيجية في الاقليم ، وتجعل منه اقليما فريدا بين اقاليم العالم فهنالك مزاعم تاريخية ذات مضمون صراعي وشكوك متبادلة وصراعات مسلحة ، وانكار لحقوق اساسية ، وتداخلات سكانية واسعة واهمية اقتصادية للتجارة الدولية ، وترسانات ضخمة من الاسلحة المعقدة .

2- ان الشرق الاوسط من اكثر مناطق العالم توترآ فهي منطقة غير مستقرة شهدت صراعات سياسية وعسكرية حادة طويلة المدى وانفجرت على ساحتها حروب واضطرابات مسلحة ذات جذور عميقة تاريخيآ ، ارتبط اخطرها بالصراع العربي . الاسرائيلي . كما شهدت تنافسات واسعة النطاق بين القوى الاقليمية الرئيسية اضافة الى مواجهات مختلفة بين القوتين العظمتين خلال الحرب الباردة وتبعا لاحصائيات وبيانات اجرتها مراكز غربية فقد شهدت منطقة الشرق الاوسط خلال سنوات 1945 – 2000 حوالي (164) حالة صراعية بين وداخل دول الاقليم وبينها وبين اطراف

خارجية فقد كان هذا النمط من التفاعلات هو السائد خلال النصف الثاني من القرن العشرين بصفة عامة وقد استمر هذا النمط في بداية القرن الجديد .

ان اهمية تلك الملامح في الشرق الاوسط لاتأتي فقط من حجم الظاهرة الصراعية وانما من السمات المعقدة لها ايضا خاصة ما يتصل منها بحل تلك الصراعات فلم تؤدي عملية التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي . الاسراتيلي عام 1991 . على سبيل المثال الى توقف العنف المسلح ولم يؤد توقف الحرب العراقية . الايرانية عام 1988 اوحرب الخليج الثانية عام 1991 الى حل المشكلات او انهاء التوترات في منطقة الخليج العربي فقد كانت مصادر جديدة للتوتر الاقليمي تظهر مع الوقت بخلاف الوضع في امريكا اللاتينية او جنوب الهادي اوحتى جنوب شرق اسيا التي اتجهت فيها الصراعات نحو التقلص النسبي ورغم ماتشهده افريقيا من صراعات كثيفة مماثلة الا انها تكاد تكون صراعات منخفضة الحدة مقارنة بالشرق الاوسط .

3- ان الشرق الاوسط من اكثر الاقاليم تسلحا في العالم فقد عرفت هذه المنطقة اكبر سباقات التسلح الدولية خارج القارة الاوربية حتى بين الدول التي لاتوجد فيها حالة حرب اوالدول التي تربطها معاهدات سلام كمصر واسرائيل ولم تتاثر عمليات البناء التسليحي في المنطقة ببداية واستمرار مفاوضات التسوية السلمية للصراع العربي . الاسرائيلي خلال التسعينات ولم يشمل سباق التسلح فقط حجم القوات المسلحة لاطرافه الرئيسية وانما نوعية الاسلحة لدى تلك الاطراف والتي تضمنت انظمة تسليحية متطورة كالصواريخ ارض . ارض البالستية ونظم الدفاع المضادة للصواريخ .

ووفقا لما يشير اليه (فولكر برنس) بلغت نفقات التسلح في الشرق الاوسط (الضيق) بعيدا عن شمال افريقيا عام 1984 حوال (9، 83) مليار دولار ويعادل هذا المبلغ خمسة امثال ما انفقته قارة افريقيا كلها في نفس العام وانخفضت نفقات التسلح بعد ذلك بفضل انخفاض اسعار النفط لكنها ظلت عام 1990 عند مستوى يوازي (45) مليار دولار اي ثلاثة امثال ماانفقته امريكا اللاتينية ، واربعة امثال ما انفقته افريقيا

على التسلح في نفس العام وادت حرب الخليج الثانية عام 1991 الى ارتفاع كبير في نفقات تسلح الاقليم على الرغم من ان العالم العربي قد اصبح اقل قدرة مما كان عليه بسبب هذه الحرب فقد ارتفعت نفقات التسلح مرة واحدة من (45) الى (54)مليار دولار بعد الحرب اي بنسبة (20) % .

4- هنالك (مشكلة نووية) في الشرق الاوسط اضافت ابعادا خطرة لمشكلة الصراع والتسلح الاقليمين فالتقديرات السائدة حول الاوضاع النووية في المنطقة تشير الى ان اسرائيل تمتلك ترسانة نووية متوسطة يقدر حجمها مابين (100- 200) راس نووية على الاقل ،ورغم عدم اعلانها رسميا عن امتلاك اسلحة نووية وبالتوازي مع ذلك سعت بعض دول المنطقة كمصر وليبيا وايران والعراق خلال فترات مختلفة الى امتلاك اسلحة نووية الا انها لم تتمكن من ذلك رغم اقتراب العراق من العتبة النووية عام 1991 واقتراب ليبيا التي توقفت عن السير في الاتجاه النووية وايران عام 2003 بحيث ظلت اسرائيل الدولة الوحيدة المالكة لتلك الاسلحة مع محاولات متتالية طوال الوقت لامتلاك قدرات نووية عسكرية من جانب دول اخرى في الاقليم ،فقد انتشرت الاسلحة النووية بالفعل في الشرق الاوسط منذ نهاية التسعينات ليشكل العامل النووي احد الملامح الاساسية للبيئة الاستراتيجية لهذا الاقليم حتى بداية القرن الحادي والعشرين .

ولم تقتصر التأثيرات المباشرة لوجود العامل النووي على خلق مشكلة انتشار نووي محتملة اذا اقترن الانتشار النووي عن وجود علاقة مباشرة او عدم وجودها بينهما بانتشار واسع النطاق لاسلحة التدمير الشامل الكيمياوية تحديدا اضافة الى قدرات بيولوجية غير محددة لدى بعض الدول وكذلك الصواريخ ارض . ارض البالستية متوسطة المدى بحيث اصبحت الموازين العسكرية والاستراتيجية في الشرق الاوسط شديدة التعقيد في ظل ارتباط استراتيجيات استخدام الاسلحة الكيمياوية باستراتيجيات

استخدام الاسلحة النووية واستخدام بعض الدول للاسلحة الكيمياوية عموما وهي مسالة ليست فريدة بالنسبة لذلك الاقليم (8).

وتبعا لما تقدم ، يعد هذا الاقليم وفقا للمدركات الاستراتيجية الامريكية من اكثر الاقاليم توترا وهذا مايمكن ان يلقي بظلاله السلبية على المصالح الامريكية فيه وخاصة ما مثلته كل من حالة العراق ، وليبيا وايران بعد عام 2003 لذا فان الولايات المتحدة تدرك ان منطقة الشرق الاوسط تمثل تحديا حقيقيا بحكم تعقيدات الاوضاع العامة في الاقليم مما يجعل عملية منع الانتشار النووي بها عملية معقدة سواء فيما يتصل بامكانية انشائها من ناحية اوطبيعة الاطار الذي يمكن ان تقام عليه من ناحية اخرى وذلك بفعل اعتبارين مهمين :.

الأول :هو ان المشكلة النووية ذاتها محاطة بمشكلات تسلحية اخرى ترتبط بها وتتداخل معها على نحو يصعب معه تصور امكانية اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية .

الثاني: ان المشكلة المثارة في الشرق الاوسط ليست مجرد مشكلة نووية ذات ابعاد محددة متمايزة وانما مشكلة امنية عامة تتطلب ترتيبات اقليمية واسعة النطاق وليست مجرد تدابير وظيفية محددة وفق الاطار الامني العام .

الأساس الثاني

الدوافع السياسية : تمثل الدوافع السياسية تلك المواقف والتوجهات والافعال الخاصة بالاعبين السياسيين والتي تتم من خلالها محاولة التاثير على سياسة منع الانتشار النووي بتوجيهها نحو اتجاهات ترتبط بهيكل القوة داخل الولايات المتحدة فصراعات القوة بين الحزبين الرئيسين من اجل اعادة الانتخاب والرغبة في تحقيق مكاسب شخصية او نفوذ داخل الادارة او تاثير الاولويات في اتجاهات معاكسة تعد امثلة

شائعة للدوافع السياسية وتشير عملية صنع سياسة منع الانتشار الى وجود ثلاث مكونات تشكل الدوافع السياسية خاصة تجاه منطقة الشرق الاوسط وهي: .(9).

1 . التقديرات المحرفة لاجهزة الاستخبارات فبعيدا عما يفترض في تلك التقديرت من فنية وحياد ربما يجري داخل جماعة الاستخبارات عن طريق الخطأ او ان يتم بناء التقديرات التي يتم تحريفها بشكل متعمد بهدف الوصول الى استنتاج مرغوب فيه لأهداف سياسية .

2ـ التوجهات السياسية لأدارات البيت الابيض :ـ فالأجندة السياسية لكل ادارة تمارس دورا رئيسيا كأحد اهم محددات سياسة منع الانتشار النووي تجاه دولة او اخرى فحين تصل الى البيت الابيض ادارة لديها اجندة سياسية متشددة ربما تحاول تغيير المدركات الاستراتيجية تجاه دولة ما من خلال خلق بيئة سياسية معادية لها وتمثل الايديولوجية على هذا المستوى عاملا مؤثرا يمكنه ان يدفع في اتجاه تغير التوجهات السياسية للادارة او تعديل سياسة منع الانتشار القائمة .

3ـ سياسة عدم التمييز (Non Distinction) بين جانبي القوة النووية . فهنالك ميل مسيطر لدى صانعي السياسة في الولايات المتحدة لعدم التمييز بين القدرات النووية المدنية والبرامج النووية العسكرية والافتراض ان من السهل القفز من مساحة النشاطات السلمية الى البرامج التسليحية لذا يوجد شك دائم تجاه اي تحركات تقوم بها اي دولة في اتجاه نووي والسعي لمنع معظم البرامج النووية المدنية من القيام او الاتساع في منطقة الشرق الاوسط .

ان ماتقدم ذكره من اسس ومعايير نجد ها تنطبق الى حد كبير على تلك السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الامريكية لمنع الانتشار النووي في منطقة الشرق الاوسط حيال دول معينة مثل العراق وليبيا وايران والشك في نوايا دول اخرى مع اعطاء وضعا خاصا لاسرائيل التي تمتلك السلاح النووي ولم تخضع لاي سياسة نزع او حتى منعها من تطوير تلك الاسلحة فقد ظلت اسرائيل تمثل الاستثناء الوحيد في منطقة

الشرق الاوسط فعلى الرغم مما اصبح معروفا من انها ربما تمتلك في الوقت الراهن ما لايقل عن (200) راس نووي لاتوجد اي اشارة اواي تحرك في اتجاه يشير الى ان سياسة الانفراد الامريكي في منع الانتشار النووي لم تتعرض لبرنامج التسلح النووي الاسرائيلي وما توصلت اليه وهذا ما خلق في الاساس ما يسمى سياسة المعايير المزدوجة التي تمارسها الولايات المتحدة على المستوى النووي من وجهة نظر دول الشرق الاوسط .

المحور الثالث/أجهزة صنع القرار الامريكي المتعلقة بقضايا منع الانتشار النووي في الشرق الاوسط .

عند الحديث عن أجهزة صنع القرار الامريكي فيما يتعلق بقضايا منع الانتشار النووي يبرز اربعة لاعبين رئيسين يشاركون في تلك العملية وهم الادارة الامريكية متمثلة بالبيت الابيض ومجالسه المختلفة وكبار المسؤولين والمختصين والخبراء في الوزارات ذات العلاقة كالخارجية والدفاع والطاقة والامن الداخلي وجماعة الاستخبارات (Intelligence Community) ووكالة الأستخبارات المركزية (CIA)بالأضافة الى(14) جهاز استخبارات أخرى تعمل في أطار هيئة التقديرات الأستخباراتية القومية أضافة الى الكونغرس بمجلسيه (الشيوخ . والنواب) ولجانه الداخلية المتعددة كالعلاقات الخارجية والأستخبارات ومن ثم مراكز البحوث المستقلة وغير الحكومية ومراكزالدراسات و التفكير التي تملك برامج قوية لمتابعة وتقييم حالة الانتشار النووي(10) .

وتتسم أدوار اللاعبين السابقين في عملية صنع القرار النووي بالوضوح النسبي ، فاجهزة الأستخبارات هي المسؤولة عن تقييم النوايا النووية لاي دولة من خلال رصد وجمع البيانات الفنية المتعلقة بالنشاطات النووية للدول المعنية مع تصنيفها

وتحليلها ويتم تقديم تلك التقديرات الاستخباراتية للأدارة والكونغرس بعد مناقشتها في أطار هيئة الأستخبارات القومية

وتتولى الادارة أستنادا لذلك وضع السياسات الرسمية تجاه الدولة موضع الاهتمام في أطار التوجهات العامة الحاكمة للسياسة الأمريكية .

وترتبط أدوار اللاعبين الأخرين بما تمارسه مراكز الأبحاث من عمليات تحليل التقديرات الاستخباراتية مع مطابقة مدى تغبير السياسة الرسمية عنها فهي في معظمها ليست مشاركة مباشرة في عملية صنع سياسة الادارة الا انها تقوم بالتاثير عليها بشدة عبر التعليمات والتقديرات والاتصالات المستمرة مع الادارة وجماعة الأستخبارات في اطار ابداء الرأي وطرح الخيارات ، ويمارس الكونغرس على هذا المستوى دورآ استشاريآ في كل مراحل عملية صنع القرار فلديه لجان الاستخبارات الداخلية وعادة ماتكون لديه تقديراته الخاصة لما تقدمه الأجهزة استنادآ الى افادات وشهادات وجلسات استماع لمسؤلين في الحكومة او خبراء في مراكز الدراسات واحيانا شخصيات من المناطق او الدول المعنية .

ولاتتوقف المسألة هنا على دور تلك الارادات وحسب ولكن على نمط وديناميكية التفاعل بينهم تجاه القضايا التقليدية او المشكلات الخارجية في منطقة الشرق الاوسط استنادا على ما يمكن تسميته الافتراضات او المقولات المسيطرة داخل جماعة منع الانتشار الامريكية العاملة داخل تلك المؤسسات والتي تؤثر على مخرجات السياسة الامريكية بشأن التطورات القائمة او المحتملة بالنسبة لدول المنطقة.

وعليه ، فأن هنالك مجموعة من التساؤلات بشأن كل حالة تسلح شرق اوسطية والأجابة تختلف من حالة الى اخرى فحالة العراق تختلف عن حالة ايران وعن حالة ليبيا وسوريا ومصر وحالة اسرائيل وتتمثل هذه الاسئلة بالاتي :.

1ـ هل يوجد اعتقاد داخل جماعة الانتشار النووي الأمريكية بأن من السهل امتلاك اسلحة نووية وهل يمكن بالفعل بناء برنامج عسكري نووي متكامل اعتماداً على السوق السوداء او عبر التعاون مع دولة نووية اخرى ؟.

2ـ ماهي العلاقة بين القدرات النووية والنوايا النووية وكيف يتم تحليل مستوياتها المختلفة ؟.

3. ماهي العلاقة بين امتلاك القدرات النووية المدنية وامتلاك القدرات النووية العسكرية ، وهل يعتقد صانعوا السياسة وخبراء منع الانتشار النووي الأمريكيون ان من السهل او الممكن تحويل القدرات النووية السلمية الى نشاطات نووية عسكرية ؟.

ان محاولة الوصول الى اجابات محددة لتلك الاسئلة في اطار عملية صنع السياسة النووية داخل الولايات المتحدة يمكن ان يساهم في فهم الكيفية التي يتم بها تحليل وتقدير المعلومات المتعلقة بالنشاطات النووية لدول المنطقة في الولايات المتحدة وكيف تختلف احياناً تقديرات الخبراء في المجال النووي عن السياسيين داخل الأدارات الأمريكية .

المحور الرابع /الأحتكار الاسرائيلي للسلاح النووي .

بدأ التفكير بالمشروع النووي الإسرائيلي منذ إنشاء الدولة العبرية، حيث بدأ في عام 1948 العمل على تطوير المؤسسات العلمية الأساسية وتوفير المقومات الرئيسية لخلق القدرة التقنية الإسرائيلية والعناصر البشرية اللازمة لتطوير المجال النووي. وفي المقابلة التي كتبها في نوفمبر من عام 1948 لتوزيعها على المجندين الجدد قال: "بن جوريون" : " **إننا نعيش جيل الثورة العلمية ، جيل اكتشاف الذرة وتركيباتها الرائعة ، وإطلاق طاقاتها الكامنة** " .

اولا: المفاعلات النووية الإسرائيلية المعلن عنها:

على الرغم من كل ما اتسمت به النشاطات النووية الإسرائيلية من سرية تامة، إلا إن المصادر الإسرائيلية سمحت بشكل غير مباشر للعالم "موردخاي فانونو" وهو أول فني إسرائيلي يكشف عن امتلاك إسرائيل للقدرة النووية – سمحت له بتسليم معلومات إلى صحفيين يعملون في صحيفة *Sunday Times* البريطانية وعالم ذرة بريطاني بالإضافة إلى بعض الصور تظهر أن مفاعل ديمونا يمكن أن ينتج سنويا 45 كجم من البلوتونيوم ، وهي كمية تكفي لإنتاج عشر قنابل ذرية. وأفاد بأنه قد تمت زيادة طاقة المفاعل من 26 ميجاواط إلى 70 ميجاواط ويحتمل أنها وصلت إلى 150 ميجاواط، كما ذكر "فانونو" في تصريح أدلى به إلى مجلة *Sunday Times* في عام 1987 أنه في عام 1981 قامت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) بسرقة الأسرار التقنية الأمريكية الخاصة بصناعة القنبلة النيترونية، كما حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية على أمور مكنتها من تطوير صاروخ أريحا 2 (جاريكو) الذي يحمل رأسًا نوويًا ويبلغ مداه تقريبا 900 كم. هذا الأمر كان مهمًا في سيناريو الإعلان عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي.

هذا، ويوجد لدى إسرائيل كذلك عدد من المفاعلات الأخرى وهي: مفاعل ريشون ليزيون وهو أول مفاعل نووي إسرائيلي، أنشئ في 1954/11/24 في شمال مدينة ريشون ليزيون، وانتهى العمل ببنائه في 1956/12/25 وذلك بمساعدة أمريكية حيث بنته "أتوميكس انترناشيونال الأمريكية". ومفاعل ناحال سوريك وهو يقع في وادي سوريك بالقرب من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الشمال من أسدود، على بعد 20 كم عن تل أبيب، وأنشئ عام 1955 ودخل مرحلة التشغيل في عام 1960، وقد بنته شركة "أتوميكس انترناشيونال" بعد توقيع اتفاقية ثنائية بين أمريكا وإسرائيل، ويعمل بوقود هو مزيج من اليورانيوم بنسبة إغناء 90% والكربون، ويهدأ ويبرد بماء عادي. ومفاعل التخنيون وهو يقع في كلية التخنيون في حيفا، وقد صممته شركة "جنرال أتوماتيك" المتفرعة من شركة "جنرال داينامكس". يعمل بطاقة 250 كيلو وات، وتشير بعض المراجع إلى أنه قد وصل إلى 8 ميجاوات. يستخدم اليورانيوم المخصب كوقود. ومفاعل ديمونة، يقع شمال غرب ديمونة على طريق بئر السبع حيث تحيط به غابة كثيفة "غابة بن جوريون". قامت ببنائه فرنسا. وفي أوائل عام 1959 أظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية الأمريكية المنشآت التابعة للمفاعل وصرح القائم بالأعمال الأمريكي في تل أبيب أن إسرائيل أنفقت خلال الفترة 1950–1965 نحو 60 مليون

دولار على مفاعل ديمونة، في حين أنها أنفقت في الفترة ذاتها 58 مليون دولار على جميع مرافقها العلمية الأخرى(11).

أما فيما يتعلق بمفاعل ديمونة فهو مكون من 6 طوابق يوجد بها 39 وحدة منفصلة و (9) منشآت وهي:

الوحدة الأولى: يتم خلالها استخراج الكزينون من الماء الثقيل.

الوحدة الثانية: ينتج فيها التريتيوم على نطاق واسع.

الوحدة الثالثة: يتم بها تكثيف اليورانيوم لإنتاج الأسلحة النووية بطريقة الغازات النافذة.

أما المنشآت؛ فهي:

المنشأة رقم (1): وهي قبة فضية اللون قطرها 20 مترًا وهي الجزء الظاهر من المفاعل.

المنشأة رقم (2): وينتج فيها البلوتونيوم بالوسائل الكيميائية.

المنشأة رقم (3): يتحول فيها الليثيوم إلى مادة جامدة لتركيبه داخل الرأس النووي، كما يعالج البلوتونيوم الطبيعي للمفاعل.

المنشأة رقم (4): وهي لمعالجة البقايا والنفايات النووية الباقية بعد المعالجة الكيميائية.

المنشأة رقم(5): تغلف فيها قضبان اليورانيوم بالألمنيوم تمهيدًا لاستخدامها في المفاعل. وتعتبر هذه القضبان كوقود نووي تؤدي بعد إدخالها في قلب المفاعل إلى سلسلة من التفاعلات وبالتالي إنتاج نظائر البلوتونيوم.

المنشأة رقم (6): تزود المفاعل بالطاقة الكهربائية للخدمات الأساسية.

المنشأة رقم (7): يوجد بها مختبر لفحص العينات واختيار طرق التصنيع الجديدة.

المنشأة رقم (8): يوجد بها مركز لمعالجة النظائر المشعة بأشعة ليزر.

المنشأة رقم (9): هي مخزن لليورانيوم المستنفذ الذي يستخدم لطلاء القذائف بهدف إعطائها قدرة إضافية لاختراق الصفائح المدرعة.

ثانيا: التهديد النووي الإسرائيلي.

إن ما تشهده المنطقة حاليًا من انفجار في العلاقات العربية الإسرائيلية والعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية المتأججة، يتطلب إعادة ترتيب الأوراق، خاصة بالنسبة للجانب الإسرائيلي الذي ما زال حتى وقتنا هذا يعيش حربا مدمرة مع الشعب الفلسطيني الأعزل، وكذلك مع المقاومة اللبنانية في الحرب الأخيرة في يوليو–أغسطس 2006، الأمر الذي سيؤثر سلبًا على الوضع الداخلي في إسرائيل وعلى الرأي العام العالمي. كما أن البعد العسكري للصراع العربي – الإسرائيلي لم يختف، بل تعاظم وتفاقم وقد يستمر في ظل حكومة "أولمرت" الحالية أو ما سيتبعها بعد نتائج الحرب الإسرائيلية – اللبنانية الأخيرة.

وعلى الرغم مما أشرنا إليه، فقد ذكرت الدراسات والتقارير الصادرة عن مجلس الأمن القومي الأمريكي أن إسرائيل لن تضع ملف برنامجها النووي على أية طاولة مفاوضات، وستحتفظ ببرنامجها النووي من أجل الحفاظ على توازنها العسكري في المنطقة، وقد تعتبره ضروريًا للتحكم في إدارة الصراع في الفترة القادمة. كما أن التخطيط النووي الإسرائيلي أصبح قائمًا على تساؤل يطرح نفسه: هل يمكن أن تشن إسرائيل حربًا نووية على إحدى العواصم العربية أو أكثر من دون أن تصاب هي بأضرار من هذا الاستخدام؟ وجوابًا على هذا التساؤل، فإن المعلومات تشير إلى أن هناك وحدة إسرائيلية نووية تقوم ومنذ عام 1989 وحتى يومنا هذا بإجراء البحوث المركزة والتجارب العملية حول إمكانية شن حرب نووية على دول المنطقة دون أن تتأثر بها! تضم هذه الوحدة 1000 عالم إسرائيلي قاموا حتى الآن بأربعة تجارب نووية في عرض البحر المتوسط لهذا الغرض ، وما زالوا يرصدون نتائج تلك التجارب ويجرون أبحاثًا دقيقة أخرى عليها(13).

إن إصرار إسرائيل على الاستمرار بتطوير ترسانتها النووية هو نتيجة خشيتها من نتائج العمليات العسكرية المتوقعة ضدها مستقبلاً والتي قد تؤثر على وجودها – حسب اعتقادها.

ثالثا: المخالفات الإسرائيلية في استخدام الأسلحة المحظورة دولياً.

تمتلك إسرائيل كميات كبيرة من اليورانيوم المستنفذ، وذلك منذ أكثر من خمس وثلاثين عامًا، فقد كشفت منظمة أمريكية (منظمة إنترناشينال أكشن سنتر) (*International Action Center Organization*) في ديسمبر 2000 عن تفاصيل استخدام إسرائيل لليورانيوم المستنفذ لقمع الانتفاضة الفلسطينية سواء ضمن القذائف التي استخدمتها في زوارقها الحربية التي قصفت المناطق الفلسطينية، أو في طائراتها المروحية من نوع الأباتشي والكوبرا، وأنها أطلقتها على نساء وأطفال عزل، وكذلك استخدمتها على مكاتب حركة فتح في مدينة رام الله ودمرتها بالكامل. وذكرت الوثيقة الأمريكية أن هيئة "لاكا" (*LAKA FOUNDATION*)الهولندية قد أجرت متابعات مماثلة وأنها توصلت لنفس النتائج. وذكرت الوثيقة أن الذخائر الإسرائيلية تم تجربتها في انتفاضة القدس الشريف ضد المواطنين الفلسطينيين والمنشآت الفلسطينية السكنية والحكومية لمدة 32 يومًا بواقع قصف متواصل لمدة 12 ساعة كل يوم. وتشير الدراسات إلى أن قوة هذا العنصر تزيد عن عنصر الرصاص بنسبة 70% ونصف عمره يصل إلى أربعة ونصف مليار سنة، وأن السلطات الإسرائيلية قد قامت بإنشاء مراكز خاصة لتخزين هذه الذخائر في أماكن تتمتع بمعدلات أمان مرتفعة(13).

كما استخدمت القوات الإسرائيلية هذا السلاح في جنوب لبنان ضد المقاومة الوطنية اللبنانية حتى في حربها الأخيرة 2006. وكان النائب العربي عن الجبهة الديمقراطية للمساواة بالكنيست الإسرائيلي قد تقدم باستجواب إلى وزير الدفاع حول استخدام قواته لقذائف ومدرعات تستخدم اليورانيوم لزيادة القدرة على الاختراق، ولكن الأطراف الإسرائيلية المسؤولة في وزارة الدفاع التزمت بالصمت وحتى الآن. وعندما قام فريق أمريكي مندوب من جهاز المخابرات المركزية الأمريكية (*CIA*) بالسفر إلى تل أبيب عن طريق مطار (بن جوريون) وتباحثوا مع مسؤولين إسرائيليين بهذا الشأن،

توصلوا إلى بعض الحقائق التي تؤكد ذلك الاستخدام، وقامت قيادات إسرائيلية بمنع هؤلاء من استكمال مهمتهم الحقيقية وطالبتهم بالرحيل فورًا واجبرتهم على ذلك.

وتأكيدًا على استخدام إسرائيل لعنصر اليورانيوم المستنفذ في أسلحتها، تقدمت هولندا باحتجاج شديد اللهجة لإسرائيل التي كادت أن تسبب كارثة بيئية في أمستردام، بل وعرضت مواطنيها لمخاطر التلوث الإشعاعي والسام نتيجة لطائرة العال الإسرائيلية (بوينج 747) التي سقطت فيها وكانت محملة بالإضافة إلى الغازات السامة والمهيجة للأعصاب، ما يزيد عن 1500 كيلوجرام من القنابل المعالجة بمادة اليورانيوم.

وأكدت تقارير أمريكية أن رئيس الوزراء السابق " إيهود باراك " قد أعد خطة لتلغيم حدود هضبة الجولان المتاخمة مع إسرائيل بالقنابل العنقودية تحت خطة أسماها "علاقة ديفيد"، وقد حصل باراك من الرئيس الأمريكي السابق "كلينتون" على تعهد خطي بعدم معارضة هذه الخطة **التي تتضمن ما يلي:(14)**

1- تعبئة ألغام تنتشر بطول الحدود السورية الإسرائيلية بالقنابل العنقودية التي سوف تكون جاهزة للانفجار فور أي محاولة من جانب الجيش السوري لتجاوز الحدود، وهو الذي يمكن أن يكون قادرًا على غزو إسرائيل في مدى زمني قدره 12 ساعة حتى مع إعادة الهضبة السورية منزوعة السلاح.

2- نصب قواعد صواريخ مرشدة بالليزر على طول الحدود تحمل رؤوس قذائف نيترونية. بحيث إن أي انفجار نيتروني قد ينجم عن أي غزو سوري لإسرائيل سينجم عنه إشعاع شديد يقتل الجنود حتى وهم داخل مدرعاتهم. وقد عهد بهذا العمل إلى وحدة إسرائيلية خاصة تسمى "وحدة ميتار" لتنفيذ عملية التلغيم.

هذا، وقد زودت إسرائيل **الغواصات الألمانية** "دولفين" والتي تحمل صواريخ يصل مداها إلى 350 كم برؤوس تحمل قنبلة نيترونية. وقد بلغ عدد القنابل النيترونية لدى إسرائيل – حسب إحصائيات عام 1995 – 116 قنبلة. بدأت بتصنيعها بعد فشلها مباشرة في حرب أكتوبر 1973، حيث تمكنت من تصنيع أول قنبلة تكتيكية يمكن قذفها من خلال مدفع 175 مم، ومدفع 213 مم وتصل إلى مسافة 36 ميلاً. كما قامت إسرائيل بصناعة قاذفات لها 36 أنبوبًا كل منها يمكنه حمل قنبلة نيترونية وذلك تحت اسم (*Nucle Shell*). وتشير دراسات مصرية قام بها العالم المصري "طارق

النمر" رئيس معمل التحليل الإشعاعي بكلية العلوم في جامعة طنطا، إلى أن إسرائيل قد جربت تلك القنبلة في الأعوام التالية: 1979 و 1990 و 1994 و 1995 و 1998 بالقرب من إيلات. كما أن إسرائيل تمتلك مراكز للتفجيرات النووية في صحراء النقب، وتمتلك مخازن متقدمة لحفظ القنابل النيترونية أسفل مياه خليج العقبة.

رابعا: القرارات الدولية المتخذة بشأن الخطر النووي الإسرائيلي.

صدر العديد من القرارات الدولية التي تطالب إسرائيل بضرورة الالتزام بالمتطلبات الدولية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية للضمانات الدولية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا إن إسرائيل لم تأبه بأي منها. وكان أولها قرار مجلس الأمن رقم (487) الصادر بتاريخ 1981، الذي يدعو إسرائيل صراحة إلى إخضاع منشآتها النووية إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويدعو الوكالة الدولية للكف عن تقديم المساعدة العلمية إلى إسرائيل، وإدانة تعاون إسرائيل مع جنوب أفريقيا في مجال صنع الأسلحة النووية(15).

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أدانت في قراراتها إسرائيل لرفضها التخلي عن حيازة الأسلحة النووية وطالبتها بإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية، ودعت لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ففي عام (1988) صدر القرار رقم (80/43) بتاريخ 1988/12/7، الذي كررت فيه إدانتها لرفض إسرائيل التخلي عن حيازة أي أسلحة نووية، وكذلك إدانتها لاستمرار تعاونها مع جنوب أفريقيا، وطالبت فيه مجلس الأمن باتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لضمان امتثال إسرائيل لقرار المجلس رقم (487) (1981)، وكذلك طالبت جميع الدول والمنظمات التي لم توقف بعد تعاونها مع إسرائيل وتقديم المساعدة إليها في الميدان النووي، من أن تفعل ذلك، وكررت طلبها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإنهاء جميع أشكال التعاون العلمي مع إسرائيل الذي قد يعزز قدرتها النووية.

أما مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في عام 1995، فقد اعتمد قرارًا خاصًا بمنطقة الشرق الأوسط، دعا فيه جميع دول المنطقة دون استثناء للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد عبر القرار عن قلق الدول

الأطراف في المعاهدة من خطورة الوضع في منطقة الشرق الأوسط الناتج عن وجود نشاطات نووية غير معلن عنها وغير خاضعة لأي رقابة دولية، الأمر الذي يعرض السلم والأمن الإقليميين والدوليين للخطر. وأشار القرار وبوضوح إلى المستجدات الإيجابية في المنطقة وهي أن جميع دول المنطقة أصبحت أطرافا في المعاهدة، باستثناء إسرائيل، التي لم تعلن عن نيتها في الانضمام(16) .

ألقى القرار الضوء على التأييد الواسع النطاق الذي حظي به القرار رقم (48/51) تاريخ 1996/12/10 الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين في إطار البند 74 المعنون "حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، والذي يطلب إلى إسرائيل – الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في المعاهدة، ولم تعلن عن نيتها القيام بذلك – الانضمام إلى المعاهدة دون تأخير، وعدم استحداث أو إنتاج أو تجربة الأسلحة النووية أو اقتنائها بطريقة أخرى والتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا التأييد الذي يعكس ازدياد قلق المجتمع الدولي الناجم عن تحدي إسرائيل للمناشدة المتكررة إليها للانضمام إلى المعاهدة.

هذا وأدان المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إسرائيل في القرار رقم GC(XXII)/RES/487 تاريخ سبتمبر 1988، إمعانها في الاستمرار برفض تنفيذ قراره رقم GC(XXXI)/RES/470 تاريخ 1987/9/25 الذي طالب فيه إسرائيل بأن تلتزم بقرار مجلس الأمن رقم (487) (1981) وأن تخضع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية، وكذلك رفضها تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتسلح النووي الإسرائيلي رقم 12/41 و 93/41 و44/42 المتضمنة الطلب من إسرائيل ضرورة إعلامها للأمين العام للأمم المتحدة بأي خطوات تتخذها لإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية. وأعرب المؤتمر العام في ذلك القرار عن قلقه الشديد نتيجة تعاظم قدرات إسرائيل النووية العسكرية التي تمثل تهديدًا بالغ الأهمية على أمن وسلم منطقة الشرق الأوسط، وعن تخوفه من استمرار إسرائيل في سياستها العدوانية والتوسعية في المنطقة ومن الإجراءات القمعية التي تتخذها ضد المواطنين العرب في الأراضي المحتلة والتي تشكل انتهاكًا فاحشًا للقانون الدولي ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة(17).

ورغم صدور جميع تلك القرارات الدولية إلا أن إسرائيل ما زالت تواصل تحدي المجتمع الدولي بأسره، وتقف موقفًا سلبيًا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل وتصر على تجاهلها لكافة قرارات الشرعية الدولية وكان آخرها قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (A/RES/60/92) المؤرخ في 2006/1/6، الذي أكد في فقرته العاملة الثانية أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقًا لهدف الالتزام العالمي بالمعاهدة في الشرق الأوسط.

وأخيرًا، إن اختلال التوازن الواضح في المنطقة لصالح إسرائيل الذي تدعمه الولايات المتحدة بشكل علني وواضح، يمثل سببًا رئيسيًا لعدم الاستقرار وزيادة حدة الصراع في المنطقة. ومع ما تؤكده معظم الشواهد من امتلاك إسرائيل للسلاح النووي مازالت إسرائيل تعمل على تهديد وتدمير أي نشاط نووي عربي أو إقليمي، بل وتسعى بمساعدة أمريكية إلى التخلص من أي عالم عربي في هذا المجال كما حصل مع الخبراء العراقيين عام 2004– الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى نسف متطلبات الأمن والاستقرار وهدم عملية السلام، ليس السلام الإقليمي في المنطقة فحسب بل الأمن والسلام العالميين.

المحور الرابع / مستقبل اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط

ان احتمالية بقاء الاوضاع النووية في منطقة الشرق الاوسط على ماهي علية او تغييرها هو الذي سيمارس على الارجح تأثيرآ على عملية اقامة تلك المناطق وذلك وفقا للسيناريوهات الأتية :.

السيناريو الأول / اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في حالة استمرار الاوضاع النووية القائمة

ان استمرار الاوضاع النووية في الاقليم على ماهي عليه سوف تؤدي الى تثبيت السيناريو التقليدي الذي يمثل المحصلة الاساسية لتحليل تأثير معوقات اقامة

منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وبذلك ستكون تلك الاقامة تبعآ لما هو سائد عملية طويلة المدى مع عدم وجود يقين بفعل الابعاد الخاصة لحالة الشرق الاوسط حول المدى الزمني المتصور لأ قامتها في المستقبل ، او حتى اذا ماكانت ستقام ام لا . فالمشكلة هنا تكمن في ان عملية الأقمة لاتشهد اي نوع من التقدم في الوقت الذي يبدو فيه ان اوضاع العوامل المؤثرة فيها تشهد تطورآ على نحو يصعب معه تصور جدول زمني افتراضي لذلك .

فهنالك من حدد هذه الفترة بـ (25) اوحتى (20) قبل ان يتم تفكيك الاسلحة النووية الاسرائيلية لكن مع ذلك استمرت اسرائيل في الاصرار على خيار الأبقاء على الأسلحة النووية الى اجل غير مسمى في موقف يتسم بالجمود الشديد . ويوجد تصور عام في التحليلات العربية والدولية وحتى الأسرائيلية بأنه لايمكن احداث اختراق فيه وبالتالي فمن الصعب تصور امكانية منطقة خالية من السلحة النووية في الأقليم الا اذا اقتنعت اسرائيل لذلك في ظل ظروف يصعب ايضآ تحديد ملامحه(18).

وفي هذا الاطار سوف يتوقف امكانية اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية بل وامكانية حدوث ذلك على اساس اقتناع اسرائيل بالتخلي عن امتلاك الاسلحة النووية في ظل الاوضاع التي ترى انها ملائمة لأقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط ، ومادامت اسرائيل على هذا الحال فليس هنالك من حلول سوى ممارسة الضغوط السياسية الدولية المعتادة على الدول النووية الرئيسة (اسرائيل ، ايران) ومحاولة ازالة مخاوفها بهذا الشأن وخاصآ المخاوف الأمنية عبر تعزيز اجراءات بناء الثقة في الأضافة الى تدابير اخرى يمكن من خلالها اقناع اسرائيل بالتخلي عن تلك الأسلحة وخاصآ وان حاجت اسرائيل للأسلحة النووية حاليآ اقل مما كانت عليه في اواخر الستينات . الا ان الواقع يشير الى وجود شكوك كثيرة حول امكانية حدوث ذلك وهذا ما اكده العديد من المختصين في هذا المجال (فتيسير الناشف) يرى ان اسرائيل لم تنزع سلاحها النووي حتى لو تم التوصل الى تسوية سلمية

بينها وبين الدول العربية . ويؤكد (رغيد الصلح) ان سلوح اسرائيل الحالي لايدل على انها مستعدة للتخلي مستقبلآ عن احتكارها النووي ، ويشير (روبرت هركافي) الى ان اسرائيل ربما كانت مضطرة للتحرك تحت الضغط في اتجاه تأييد اقامت منطقة خالية من الاساحة النووية بعد حرب الخليج الثانية كجزء من عملية السلام الشاملة لاكنه لايعتقد ان ذلك سيتم ومن الممكن تصور مدى تعقيدات عملية اقناع اسرائيل سياسيآ بالسير في هذا الأتجاه وحجم التحركات التي يجب القيام بها او التنازلات التي يجب تقديمها سياسيآ وعسكريآ للوصول الى هذا الموقف لذى فأن بقاء الحال على ما هو عليه يعد الخيار الأكثر ترشيحآ في الوقت الحاضر(19).

السيناريو الثاني / اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في حالة تغيير الأوضاع النووية القائمة

يطرح هذا السيناريو امكانية حدوث تطورات واسعة النطاق في الأوضاع النووية في الشرق الأوسط لتصبح اكثر توازنآ في المستقبل وهذه التطورات يمكن رصدها بالأتي :.

1. ان تشهد المنطقة تطورات واسعة النطاق في القدرات النووية لبعض الدول بمستوى يتيح لها خيارات نووية عسكرية محتملة وفي هذه الحالة سوف تتبلور في الأقليم وامام اسرائيل بالذات خيارات محددة وضاغطة فأما ان يتم الأتجاه نحو اقامة منطقة خالية من الأساحة النووية يتم في اطارها ازالة اسلحتها النووية خلال مدى زمني معين ، واما ان تقبل احتمال ظهور اسلحة نووية اخرى في الأقليم . وثمت وعي متصاعد داخل الدول العربية بهذه المسألة ففي تقرير اعده المجلس المصري للتسلح ونزع السلاح تمت الأشارة فيه الى (اننا لا نريد اسلحة نووية لأننا لن

نحتاجها كي نفرض على اسرائيل القبول بمشروع اخلاء الشرق الأوسط من هذه الأسلحة ويكفي ان تشرع اربع او خمس بلدان عربية في بناء (10) مفاعلات من اجل الأستخدام السلمي للطاقة النووية وفق البند الرابع من (NPT) فهذا وحده كفيل بأن يجبر اسرائيل على الدخول في محادثات جادة مع العرب بشأن هذه المسألة(20).

كما ان هنالك ثمة ادراكآ في اسرائيل يرى بأنه يجب على اسرائيل ان تساهم في استراتيجية نشطة لمنع التسلح النووي من خلال تنسيق سياسي واستخباراتي قوي مع الدول الصديقة كما يجب عليها ان تسعى لعقد اتفاقيات سلام مع جميع جيرانها من اجل التقليل من محفزات التسلح النووي ومن الدعم الذي يناله في العالم العربي وخاصة لدى ايران . وليس هنالك شك من انه اذا شعدت المنطقة تطورات ذات اهمية في القدرات النووية لدولها سوف تتجه اسرائيل للتفكير في عقد اتفاقيات لضبط التسلح من اجل وقف امكانية اتجاه تلك التطورات نحو العسكرة .

2 . ان تشهد المنطقة تطورات ادرامية مفاجئة يظهر فيها سلاح نووي لدى احدى دولها وهذا مايمكن ان يلقي بضلاله على مسالة اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

خلاصة القول انه في اطار الأوضاع الحالية في الأقليم وخاصة على المستوى النووي ليست هنالك امكانية لأقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في المدى القصير ـ المباشر واذا استمرت تلك الأوضاع على ما هي علية في المستقبل ستكون عملية اقامتها طويلة المدى ام معقدة ولايوجد ما يضمن وصولها الى النهايات المفترضة لها اما اذا شهدت تلك الأوضاع تحولآ ذا اهمية فأن عملية الأقامة سوف تتجه نحو اهدافها النهائية بسرعة تتفاوت حسب معدلات ونوعية التحولات التي يشهدها الأقليم .

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع مستقبل الانتشار النووي في الشرق الاوسط ودراسة طبيعة الأحتكار النووي الاسرائيلي يتضح لنا بان العامل الامريكي هو العامل المسيطر الذي يؤثر على التطورات النووية في منطقة الشرق الاوسط منذ بداية التسعينات وحتى وقتنا الحالي .

لقد تاثر موضوع الانتشار النووي في الشرق الاوسط بقوة بالسياسات الامريكية وبدورها تاثرت السياسات الامريكية في تعاملها مع تلك الحالات بمدركات التهديد والتوجهات السياسية المتصلة بعلاقاتها الشرق أوسطية ،فقد مثلت المدركات الاستراتيجية العامل الاكثر تاثيرا في حالة ايران وقد كانت التوجهات السياسية مؤثرة بشكل اكبر في حالة العراق حيث تم تحريف مدركات التهديد بفعل نمط علاقاتها مع العراق وطبيعة مصالحها فيه .

أن ما تقدم يبين لنا بشكل جلي ان الولايات المتحدة تتعامل بصورة انتقائية مع قضايا منع الانتشار النووي على الساحة الدولية ،فهي تسعى من ناحية الى تقييد عملية نقل التكنولوجيا النووية ،حتى تلك المخصصة للاستخدامات السلمية لاسيما للدول المناوئة لها مثل العراق في السابق وايران حاليا ،بينما توفر الحماية والدعم السياسي لدول حليفة وصديقة

مثل أسرائيل للبقاء خارج المنظومة العالمية لمنع الأنتشار النووي رغم أمتلاكها لترسانة هائلة من الرؤوس النووية .

وفي حالة عدم تغيير المنهج الأنتقائي في التعامل الامريكي والغربي مع قضايا منع الانتشار النووي في الشرق الاوسط فان الامر يصبح أكثر خطورة في المستقبل القريب ،فهذا الوضع يمثل استفزازا للعديد من الدول في العالم لاسيما تلك التي تخشى من أن تكون مستهدفة من جانب الولايات المتحدة في المستقبل القريب والتي تسعى بدورها لامتلاك السلاح النووي للتصدي لمثل هذه الهجمات المحتملة ،ناهيك عما يؤدي اليه استمرار التهديد النووي الاسرائيلي في الشرق الاوسط من استفزاز لدول المنطقة وأبقائها خاضعة لتهديد نووي محتمل من جانب اسرائيل ولو على سبيل الخطا او المصادفة أو الخطا في التقدير .

الهوامش والمصادر

1. د. محمد عبد السلام المحددات العامة لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الوسط ،بحث مقدم الى ندوة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، البحرين ،11.10/ايلول /2006 .
2. د.احمد ابراهيم محمود :مشكلات اقمة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط،موقع مؤسسة الاهرام www.Alahram.com
3. د.احمد عبد الحليم : خريطة القوى النووية في الشرق الاوسط في اوائل القرن الحادي والعشرين ،حقائقها واحتمالات تطورها ،ورقة قدمت لاعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الخيار النووي في الشرق الاوسط ،ط1 ،بيروت،ايلول، 2001،ص33
4. اليسون.ج. ك بايلز: اتجاهات وتحديات في الامن الدولي ،في مجموعة باحثين معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي ،(بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية نط1 ،كانون 2 ،2004)،ص243

5. بيورين هاغلين ،وسيمون ويزمان :مصادر المعلومات عن انتقال الاسلحة ومنهجيتها ، في مجموعة باحثين ،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ،معهد ستوكهولم لابحاث السلام ،مركز دراسات الوحدة العربية (الكتاب السنوي) 185،2003 .

6. *تيم نبلوك : المنبوذون في الشرق الاوسط (العراق ،ليبيا ،السودان) (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،تموز، 2001)،ص.25*

7. زياد خالد الدليمي: التعاون النووي بين الولايات المتحدة واسرائيل في الكيان الصهيوني والتسلح النووي ،مركز الدراسات الفلسطينية ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد1990،ص.86

8. محمود سعيد عبد الظاهر : الخيار النووي الاسرائيلي :الامكانات ،الاستخدام ، والمضمون الاستراتيجي لتملك اسرائيل للخيار النووي في ،مجموعة باحثين ، الخيار النووي في الشرق الاوسط ،الندوة الفكرية لمركز دراسات المستقبل ،ومركز دراسات الوحدة العربية ،2001،ص22 .

9. د. احمد ابراهيم محمود :البرنامج النووي الايراني ،التطوروالدوافع والدلالات الاستراتيجية ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،مؤسسة الاهرام ،ع، (131)، 1998،موقع مؤسسة الاهرام .

10 . د. احمد عبد الحليم : خريطة القوى النووية في الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين ، حقائقها واحتمالات تطورها ، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 271 ،ايلول ،2001 ،86) .

11. محمد عبد السلام : مستقبل الاحتكار النووي الاسرائيلي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 208، 1996 ،ص50

12. المصدر نفسه ،ص 50 . .51

13. المصدر نفسه ، ص55

14- محمد محمود ابو غدير :الخيار النووي الاسرائيلي بين فكرة الصراع المتوارث ومستقبل السلام ،ندوة الخيار النووي في الشرق الاوسط ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ايلول 2001 ،ص165 .

15 . محمد عبد السلام ،مصدر سبق ذكره ،ص45

16. مجموعة باحثين ،مصدر سبق ذكره ،ص166

17- د. سهيل الفتلاوي :قرار مجلس الامن رقم 687 وتجريد الكيان الصهيوني من اسلحة الدمار الشامل ،جامعة بغداد :مركز الدراسات الفلسطينية ،العدد الرابع ، شباط ،شباط ،1999، ص15

18. محمد سليمان مفلح :التهديد النووي الاسرائيلي للامن القومي العربي ،مصدر سبق ذكره ، ص 242

19. المصدر نفسه ،ص 242.

20. . . محمد عبد السلام المحددات العامة لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ،مصدر سبق ذكره..